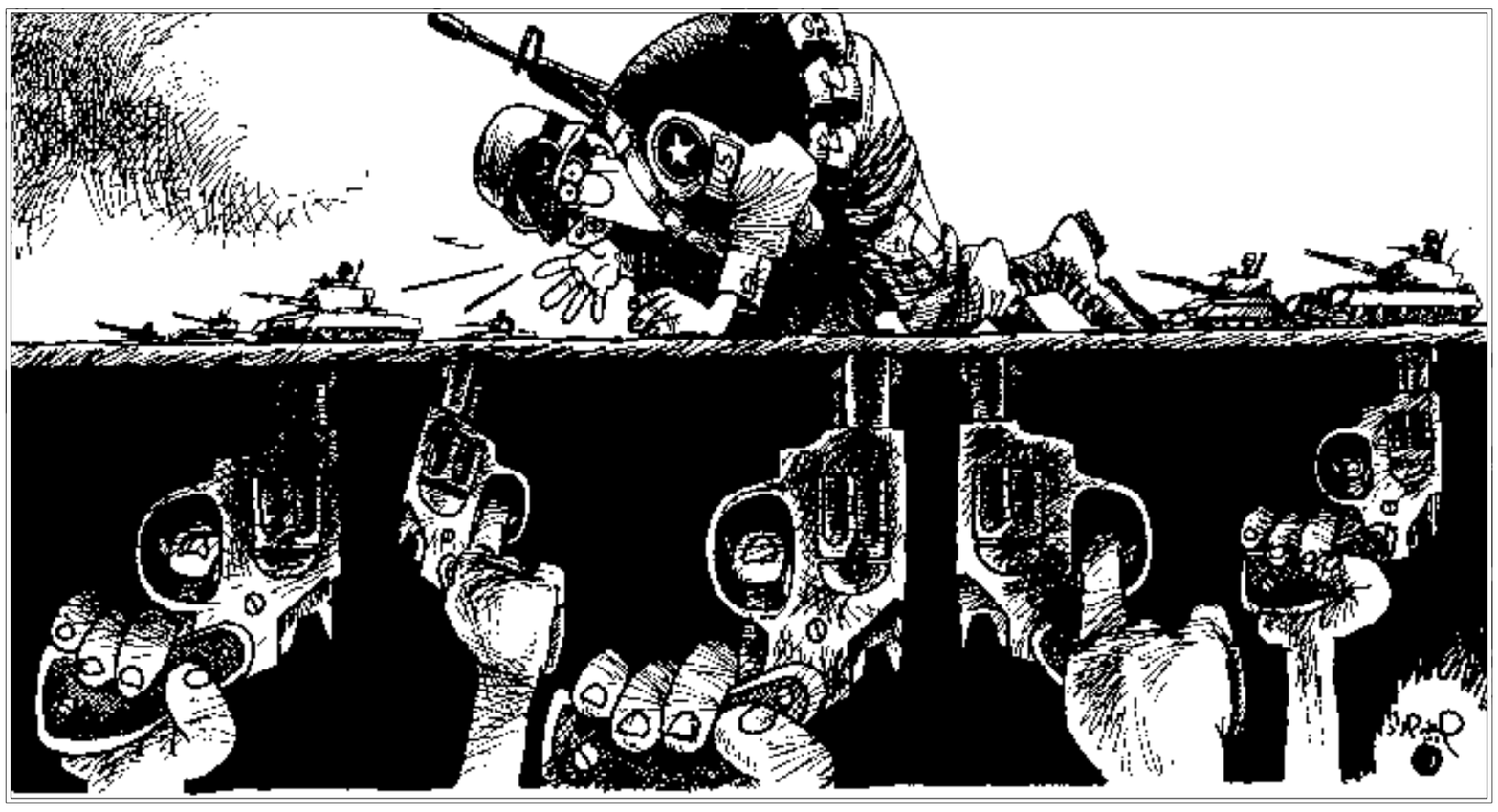

الحوار الحرج... الجامعة العربية والمُهل الضيقة

محمد الرميحي *

■ في الأسبوع الماضي ألتأم في رحاب الجامعة العربية في القاهرة، وبدعوة من أمينها العام السيد عمرو موسى، لقاء ضم مجموعة متنوعة من الخبرات العربية، وكان الهدف في لقاء اليومين هو النظر في آليات الجامعة العربية، بناء على قرار من القمة العربية لتحسين الأداء، لثالث منظمة من حيث الحجم بعد الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي.

ووضع الجامعة العربية مطروح للنقاش بين العرب منذ فترة طويلة، الإصلاح من جهة، وعلاقة العرب بجامعتهم من جهة أخرى، أمسى موضوعاً غامضاً، وغير محدد، وفيه الكثير من الفوائض الكلامية غير المبررة، وكثير مما يطرح حوله موقت وغير جاد.

الجامعة العربية تعتمد على اتفاقية كانت عند إبرامها إنجازاً كبيراً، إلا أنها تحمل في ثناياها غموضاً مفرطاً سبّب كثيراً من المشكلات، وكانت وليدة مباشرة لثلاثة أضداد، نوجزها هنا، فمن دون توصيف للداء لا يمكن أن يتم توصيف الدواء.

الأضداد الثلاثة

نشأت الجامعة العربية بُعيد الحرب العالمية الثانية لتكون حلاً وسطاً بين «وحدة عربية» ذات شعارات غامضة مغلفة بالكثير من العواطف كان يطالب بها ناشطون في عدد من الدول العربية وقتذاك، وبين تبعثر إقليمي لا رابط له قد يشكل بؤرة تناقضات تؤدي إلى نزاع، فمن اجل احتواء هذا التناقض بمساراته المتعارضة قامت الجامعة العربية للتنسيق بين الأطراف، ولتجنب محظورين «وحدة عربية» و«فرقة عربية»، وجعلها قنطرة لحل تناقضاتهم من جهة، ووسيلة لمواجهة تناقضهم مع الآخرين من جهة أخرى، فكان هناك منذ البداية «ضد» مسكوتٌ عنه، ثم تحول هذا الضد إلى «ضد واضح» ممثل في الاستعمار الغربي، خصوصاً الفرنسي في الشمال الإفريقي العربي، بتعضيد من راعي «الجامعة» ومبتكر صيغتها (الوجود البريطاني) آنذاك، وتخلصاً من منافس هو الاستعمار الفرنسي، وما لبث هذا «الضد» أن أصبح لدي العرب)الاستعمار) بأشكاله المختلفة.

وما أن انتهت المرحلة الاستعمارية أو كادت، حتى برز ضد أكبر شأناً وأكثر خطورة، وهو إنشاء دولة إسرائيل وتوسعها، اذ استقطبت توحداً عربياً تجاهها، فنشط العرب من خلال جامعتهم في تشكيل جبهة عريضة، ولكن ليست متقاربة ضد «العدو الصهيوني» كما وصف وقتها.

في عالمنا المتغير اليوم دولة إسرائيل لم تعد هذه الأشكال الثلاثة من «الضد» موجودة كما كانت، فلا «مطلب الوحدة العربية الفورية» قائم بإلحاح كما كان في نهاية الأربعينات وفي العقدين التاليين لها، ولا الاستعمار هو كما كان، والانكى ان العرب لم يعودوا جميعاً على بعد واحد من «الكيان الصهيوني» بعدما تحول لدى البعض إلى «دولة إسرائيل» المعترف بها في أكثر من عاصمة عربية، ولم يعد التناقض معها شمولياً بل انتقائياً.

لم يعد «الضد» والحال هذه ضداً، ففقدت الجامعة العربية بذلك «نقطة تمحور واضحة وغير مختلف عليها» ولم يبتكر العقل العربي السياسي حتى الحين «ضداً جديداً»! مثيراً ومحفزاً لـ «العصبية القومية» وجامعاً لأضدادها الفرعية في سبيل موقف موحد.

الى جانب «الأضداد»، كان هناك عامل آخر يقوّي عمل الجامعة العربية، خصوصاً في العقود الثلاثة التالية لإنشائها، وهو وجود الموقع الراجح للدولة «القائدة» وكانت مصر التي استطاعت باطروحاتها القومية ضد «الأضداد» من جهة، وسيطرة الروح الرومانسية والعاطفية على خطابها السياسي وقدرتها على طرح الأفكار والقيادة بالمثال، أن تشكل عاملاً حاسماً في ربط الأطراف العربية، وحصر حركتها في دائرة «المصالح القومية» كما حددتها في أجندتها، تارة بالإقناع وكثيراً بالضغط.

وبخروج مصر من هذا الدور، لأسباب كثيرة ليس القصد مناقشتها هنا، لم يعد هناك دور للدولة «المرجحة» وشيئاً فشيئاً لم يعد «المصير المشترك» الذي قامت عليه الجامعة العربية موجوداً، وباحتلال العراق للكويت، والتدخل السوري في لبنان، وعبث بعض قطاعات فلسطينية بأمن الدول «المضيفة» لها، سقطت فكرة «الأمن المشترك»، بعدما أصبح الاقتتال العربي - العربي في أكثر من ارض عربية هو الظاهرة الأكثر بروزاً، وقُتل من العرب بيد العرب أكبر عدد من الضحايا الذين وقعوا في الصراع مع كل الأضداد الخارجيين، تحول اللقاء العربي في الجامعة إلى لقاءات احتفالية وطقسية، بل تعدى ذلك في الآونة الأخيرة لتحويلها الى منابر تنابذ بالألقاب، على رؤوس الأشهاد.

حقيقة الأمر أن العلاقات داخل الجامعة العربية تحولت من علاقات قائمة على الخوف، إلى علاقات قائمة على المجاملات ثم إلى علاقات قائمة على التنافر الفظ، العرب اليوم والأمر كذلك في لجة بحر عميق من التوتر.

ظلم ذوي القربى

في الوقت الذي يرفض العرب حداً ادنى من الالتزام في ما بينهم، يقومون طوعاً بتقديم هذا الالتزام الى غيرهم، وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك عشر دول عربية وقعت على ميثاق الوحدة الأفريقية التي توافقت فيه، مع الجميع، على أن لا تُعطى دولة الكلمة في الاجتماعات، ولو على مستوى رئيس الدولة، أن لم تكن تلك الدولة قد سددت اشتراكها المالي، في الوقت الذي لا يستساغ مثل ذلك في جامعة «القربى»، كما توافق دول عربية على فكرة «التدخل الحميد» من منظمات مثل المنظمة الأفريقية، أو الأمم المتحدة، ولا تقبل بحد ادنى في «جامعة القربى»، كما يقبل بعض الدول العربية بشروط محددة في شراكته مع الدول الأوربية لا يقبلها مع شقيقاته العربيات. وهناك أمثلة كثيرة أساسها إننا نقبل كدول عربية مشروطية قانونية ومالية في منظمات دولية أو إقليمية، ولا نقبلها في جامعتنا العتيدة، ربما لأن شكوكنا في بعضنا بعضاً اكبر من شكوكنا في الآخرين، وربما يفسر ذلك بسبب «تنافر المتماثلين»، فإن لم تكن لـ «الالتزام» ضوابط مهيمنة وواضحة ومحددة ومحترمة من الجميع، في ما يسمى الالتزام القطعي بالقرارات الموافق عليها، فإن ظلم ذوي القربى سيكون مسلسلاً ممتداً، نلوم فيه العالم والآخر، ولا نلوم فيه أنفسنا وهي الأولى باللوم. ينظر العرب الى موضوع الجامعة وكأنه مشكلة خارجة عنهم، كما تتعامل الحكومات مع «الأزمة» على أساس أنها أزمة موقتة على رغم أنها أزمة بنيوية.

جامعة متعددة السرعات

لا يزال الموضوع الفلسفي السياسي لم يحسم بعد. فالمرض الحالي للجامعة العربية ليس بسبب أشخاص في أدارتها، و لكن بسبب فقدان مفهوم واضح ومتفق عليه للمصالح القومية، أي ما هو العام والجوهري والمشترك اليوم الذي يمكن أن يكون «مثيراً ومحفزاً» لتكاتف عربي بنّاء تسير أجندة الجامعة العربية على هداه.

على سبيل الاجتهاد، يمكن ان تكون هناك جامعة عربية متعددة السرعات، وذلك يحتاج بادئ ذي بدء أن يكون هناك عدد من الدول، صغيرة أو كبيرة، لها أجندة مشتركة، أو مشروع متقارب، تأخذ صيغة المبادرة في تحويل هذه الأجندة أو المشروع إلى خطوات عملية، لكننا نشعر كعرب، بأن هذه الأجندة إما غير موجودة، أو غير قابلة للظهور، لأنها يجب أن تتماهى مع أجندة دولية هي اليوم من بين قضايا أخرى، الديموقراطية والتعددية، واقتصاد السوق، ونظام قانوني حديث، وهي في كل ذلك تتوسم المؤسسات وتحترم الاختصاصات، أي مصالح «الشعوب» لا الدول!

في غياب مثل هذا المشروع تتنازع الدول العربية في ما بينها عن طريق الجامعة، ويعود بعضها نكوصاً إلى الشعارات القديمة، وتقصي الأصوات التي ترغب في المساهمة، بشكل جدي وموضوعي في تطوير علاقات عربية جماعية صحية ومفيدة.

هل انتهى دور الجامعة؟

في تقديري أن العرب يحتاجون الى جامعتهم، أكثر بكثير من احتياج الجامعة (أشخاصاً ومباني وعاملين) للدول العربية المشكلة لها، تلك حقيقة موضوعية، كما أن الحقيقة الموضوعية الثانية انه من دون مشروع واضح وقيادة من دولة عربية أو أكثر، تعمل كرافعة مرجحة للعمل العربي المشترك، وآليات محسنة للتصويت و محددة للجزاءات، وميكانيكية واضحة ما أمكن لتسوية الخلافات والنزاعات البينية، والسماح بهامش من الخلاف الصحي العقلاني، وتطوير المفاهيم في وثائق الجامعة تتناسب مع تطور الأوضاع القانونية والسياسية التي تجتاح العالم بدوله ومنظماته، فإن الجامعة كما عرفها العرب وبصرف النظر عن النيات الحسنة تواجه مصير عصبة الأمم، وميثاق لوكارنو، الذين تخلى عنهما النظام الدولي بسبب عدم قدرتهما على التغيير.

أن البحث عن علاقات جديدة بين العرب، وتحديد مصادر التهديد للأمن القومي العربي، أخذاً بدروس الماضي القريب، وإيجاد آليات عقلانية لمنظومة الجامعة العربية، هي من التحديات الأساسية لهذا الجيل من السياسيين، وكذلك المفكرين العرب، وإجتماع القاهرة في الأسبوع الماضي كان خطوة شجاعة من عمرو موسى تستحق الإشادة والتنويه، إلا أن الحقيقة تبقى أن فشل الجامعة العربية هو فشل للقيادات العربية في إدارة شؤونهم في القرن الواحد والعشرين، قرن التغيرات الكبرى. فالجامعة العربية هي في النهاية محصلة حقيقية لذلك الجهد العربي، ولا تكون فيه مصدر قوة إلا بمقدار ما يتيح لها الأعضاء أن تفعل.

وللتوضيح، فإن الفارق بين العامل العاطفي المرتبط في ذهن كثير منا بالجامعة العربية، والعامل الموضوعي الواقعي على الأرض، هو في رأيي كالفارق بين قول عمر الخيام في غناء السيدة أم كلثوم «فما أطال النوم عمراً ولا قصّر في الأعمار طول السهر» - ذلك القول الذي اعتبره بعضنا حقيقة ثابتة، وهو في نهاية الأمر خيال شاعر - و بين الحقيقة العلمية التي ظهرت من دون ريب، وهي أن طول السهر يُقصّر في الأعمار بالتأكيد! ومع الأسف لا يزال بعضنا يؤمن بحقيقة قول الشعر، ولا يريد أن يعترف بالحقائق الأكثر رسوخاً وعلمية.

* كاتب من الكويت.

بلير المأزوم المسترخي

■ «تابعه» ليس بخير. الفشل في إيجاد أسلحة دمار شامل في العراق متواصل. الانجاز الكبير لإطاحة صدام لم يخفف الاعتراض الديموقراطي على الكذب. أثر الكذب على صانع القرار البريطاني أكبر بكثير منه على صانع القرار الاميركي.

لكن السيد توني بلير يعاني ما هو أكثر.

خلال اسبوع واحد كيلت له أربع ضربات واحتمال ضربات:

- مايكل ميتشر، وزير البيئة للسنوات الست الماضية، قيل في التعديل الحكومي الاخير إنه «استقال». كذب. تبين أنه أُبعد. لو لم يُبعَد لأقيل. السبب: المواد الغذائية المعدلة جينياً. ميتشر لم يكن ضدها لكنه أراد استنفاد بعض التجارب قبل السماح بها (او منعها). رئيس الحكومة مع السماح بلا تجارب. صناعة البيوتكنولوجيا والولايات المتحدة وجدتا، هنا أيضاً، صوتهما فيه.

ميتشر، في حديث الى «الاندبندنت»، انتقد «النمط الرئاسي» لبلير. كرّر انتقادات رددتها، قبله، الوزيرة المستقيلة كلير شورت.

- بيتر هاين، قائد العمال في مجلس العموم. أحلّه بلير محل روبن كوك المتمرد على سياسة الحرب في العراق. محضه رئيس الحكومة ثقته. «خوّله» صلاحيات الكلام في امور استراتيجية كبرى. تجرأ وتكلّم بما فاض عن التخويل. قال، في محاضرة له، ان الضرائب على كبار الاغنياء ينبغي ان تُزاد. هناك في بريطانيا ٢٥٠ مليونيراً اذا ما رُفعت ضريبتهم من نسبة ٣٤ في المئة الحالية الى نسبة ٤٢ المفروضة على سواهم، أمكن تذليل الكثير من المشكلات الاجتماعية. بلير كذّبه. نفى أية نيّة لديه لـ«معاقبة النجاح». أجبره على التراجع بطريقة مُهينة. روبن كوك دافع عن هاين. كذلك فعل الضمير العمالي التاريخي روي هترسلي في «الأوبزرفر». أصوات عمالية كثيرة دانت «الطريقة الستالينية» لرئيس الحكومة.

- تبين، قبل يومين، أن وزير الداخلية ديفيد بلانكيت وقّع، قبل ثلاثة أشهر، اتفاقية خطيرة في واشنطن. التوقيع الثاني لوزير العدل الأميركي جون أشكروفت.

الاتفاقية تقضي بتسليم المطلوبين من الولايات المتحدة إليها أكانوا بريطانيين أم مقيمين في بريطانيا. واشنطن غير ملتزمة الشيء نفسه حيال لندن. بلدان أوروبية كثيرة رفضت توقيع اتفاقية كهذه مع الولايات المتحدة. آخر الرافضين: كرواتيا. بريطانيا «العظمى» قبلت. لا بد أن النواب يسنّون سكاكينهم.

- في البيئة الثقافية العريضة لم يعد نقد «العمال الجدد» وقائدهم حكراً على الراديكاليين من جهة والمحافظين من جهة اخرى. ديفيد هير، احد ابرز مسرحيي بريطانيا، المحبوب من البليريين والذي يحبهم، شنّ في «الغارديان» هجوماً حاداً على رئيس الحكومة. على سيره وراء السياسة الأميركية. على إذعانه لـ«معتقد ثوري عن الضربة الاستباقية التي تم اقحامها في العلاقات الدولية. لكن استخدامها امتياز لبلد وحده، والاستخدام يتم على أساس أوحد لا يعدو كونه ان البلد قوي جداً لا يناله عقاب».

الاجواء في بريطانيا تستقبل اسنان بلير الكولينوسيّة بالتكشير. قواعد حزبه ضده. المثقفون ضده. الكنيسة تنتظر، بيأس، الدليل على «صدق» وجود اسلحة الدمار. المشرّعون في مجلس العموم فقدوا الأمل. آثار التسييس النسبي للشبيبة، الذي احدثته تظاهرات العداء للحرب، تفعل فعلها. العجز عن احراز تقدم على الجبهة الاجتماعية يزيد الصعوبات.

مع هذا فتوني بلير ليس شريكاً صغيراً لبوش فحسب. ولا غطاء اوروبياً له فقط. لقد كان تمهيداً، منذ حرب كوسوفو، للنظرية التي راجت لاحقاً في صدد التدخل. وعلى يديه انعقد السياسي والاقتصادي والايديولوجي على نحو لم يستطعه حلفاؤه الاميركان. ودائماً مثّل اللفظية الأخلاقية ـ الدينية في خطاب أشتراكي.

لهذا كله. ولغيره: توني بلير اكثر من مجرد حدث بريطاني. وطبعاً أكثر من كذاب. وفقط لو وجدت معارضة برلمانية قوية له لأمكن القول: ها هي الازمة بدأت تتفجّر في «الأطراف» البريطانية قبل ان تنفجر في «المركز» الواشنطوني!

حازم صاغيّة

الأمم المتحدة والعراق

■ أحسن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان باختياره الوزير اللبناني السابق الدكتور غسان سلامة وتعيينه مستشاراً لدى الأمم المتحدة للعراق، ليعاون مبعوثه الخاص البرازيلي سيرجيو فييرا دي ميللو.

لا شك ان قدرات الوزير اللبناني وكفاءاته، والصداقة التي تربطه بمبعوث الأمم المتحدة الى افغانستان الوزير الجزائري السابق الأخضر الابراهيمي، كانت حاسمة في تعيينه في منصب بالغ الصعوبة وينطوي على مسؤوليات كبرى. ولعل المنظمة الدولية تنجح في استثمار ألمعية سلامة أكثر مما فعلت الدولة اللبنانية التي استغنت ببلاهة عن خدماته.

واجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن، التي تمت بين وزير الخارجية الاميركي كولن باول والمبعوث الاميركي الى العراق بول بريمر ومعاونه السفير ريان كروكر مع انان ودي ميللو وسلامة، تشير الى ان الادارة الاميركية باتت مستعدة للاستماع والتعاون مع الأمم المتحدة نظراً الى ثقل الصعوبات التي يواجهها المحتل الاميركي.

ففي قرار الأمم المتحدة الرقم ١٤٨٣ الخاص برفع العقوبات الدولية عن العراق، بعض الغموض. اذ انه يشرّع الاحتلال من جهة، لكنه يفتح من جهة اخرى نافذة أمام الأمم المتحدة للعب دور في العراق.

وكان غموض هذا القرار معبراً الوضع الدولي الذي كان سائداً عندما تم تبنيه من جانب المنظمة الدولية. فالدول التي خاضت الحرب، خصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا، أرادت تفادي قطيعة مع غالبية الدول التي عارضت الحرب وكانت تريد دوراً للأمم المتحدة.

وتتجه الأمانة العامة للأمم المتحدة الآن الى وضع تقرير تقدمه الى مجلس الأمن في تموز (يوليو) المقبل من اجل اعطاء تفسير أوسع لدور المنظمة في العراق. والى حين تجهيز هذا التقرير فإن بعثة الأمم المتحدة المكونة من دي ميللو وسلامة، ستعمل مع العراقيين على الأرض لمساعدتهم وحثّهم على التلاقي حول بعض المطالب القابلة للتنفيذ من جانب الإدارة الاميركية.

وكانت هذه الادارة رفضت تعيين وزراء عراقيين إلا أنها عدلت عن هذا الرفض الآن. كما أرادت ان تكون للمجلس السياسي العراقي صفة استشارية فقط، اما الآن فإنها اقنعت بريمر بأنه ينبغي ان يتمتع هذا المجلس بسلطة تنفيذية.

ما يقوم به دي ميللو وسلامة هو عمل يقضي ببناء الاجماع على غرار ما قام به الابراهيمي في لبنان قبل مؤتمر الطائف. فحتى لو كان القرار في يد القوة الاميركية المحتلة، إلا ان القرار ١٤٨٣ يطلب من الأمم المتحدة ان تعمل بشكل مكثف مع السلطة الاميركية، ومع ممثلي الشعب العراقي من أجل انشاء ادارة عراقية موقتة، في أقرب فرصة ممكنة.

والهدف الأول الآن بالنسبة الى الأمم المتحدة وممثليها في العراق، بانتظار حلول نهاية تموز، هو الاسراع في انشاء المجلس السياسي العراقي واعطاء نصائح في ما يخص هذا المجلس الذي سيكون بمثابة مجلس السيادة الى جانب حكومة عراقية من ٢٢ وزيراً ومجلس دستوري يضم ١٥٠ شخصاً.

وسيتم اختيار المجلس السياسي العراقي عبر مسار استشاري بطيء جداً تنظمه الإدارة الاميركية، والوجود المباشر للأمم المتحدة على الأرض سيشجع العراقيين على المشاركة فيه، اذ انهم سيشعرون بأنهم ليسوا منفردين مع المحتل الاميركي.

واختيار غسان سلامة في اطار هذه المهمة أمر جيد، نظراً الى معرفته الواسعة بالعراق والعالم العربي وله ايضاً علاقات جيدة بالإدارة الاميركية.

رندة تقي الدين

دعوة للقاء حكماء أم لانتخاب نواب اكثر حكمة؟

حامد الحمود *

■ لم يعد التصريح بالضجر من اداء الحكومة ومجلس الامة في الكويت مقصوراً على المواطنين فقط، انما امتد كذلك الى رئاسة الحكومة والى رئاسة المجلس. فعندما يصرح النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء بأنه «لا يريد ان يتذلل مواطن لنائب امام وزير، نرى ضغطاً على وزير لتمرير معاملات تهضم حقوق الآخرين»، فإن هذا التصريح يعكس ضجر النائب الاول من سلوكيات يرى انها تعوق تطبيق العدل في توزيع الفرص بين المواطنين، اذ انه «مقابل كل واسطة حق مهدور». لكن الأعظم من ذلك هو ما يعكسه هذا التصريح من ان بعض الوزراء يضطرون للانحناء امام الضغوط لئلا ينكسروا، ويكون سبب ذلك احياناً ان الوزير يعمل من اجل تحقيق برنامجه الخاص الذي عادة ما يكون مناقضاً لأهداف الحكومة، هذا ما يقلل من احتمال عمل الحكومة كفريق واحد.

اما رئيس مجلس الامة فعبر هو بدوره عن يأس من الحكومة ومن المجلس باسلوب آخر. ففي لقائه الذي جمعه مع ناخبيه يوم الاحد ١٥ ـ ٦، ونشرت صحيفة «القبس» ما دار فيه في اليوم التالي، دعا الى عقد لقاء يجمع الحكماء في هذا البلد لمعالجة الاحباط الذي تولد لدى المواطنين. هذه دعوة لا تعبر فقط عن الضجر من الحكومة والمجلس، وانما تفضي الى البحث عن علاج خارج هاتين المؤسستين الدستوريين. كما توحي بأن رئيس مجلس الامة بحث عن الحكمة في المجلس الذي ترأسه ولم يجدها، ولا يتوقع ان يجدها عند نواب المجلس المقبل الذي يتطلع كذلك الى رئاسته.

ويبدو ان الرئيس الخرافي وجد اذناً صاغية لدى «مخضرم» كتب في «القبس» بتاريخ ١٧ ـ ٦ تحت عنوان «مبادرة الخرافي وغياب المبادرة»، اعتبر ما دار في هذا اللقاء مع الناخبين «مقدمة للعثور على حلول تجنبنا الاستمرار في مواجهة واقعنا السياسي البائس»، ورأى المخضرم كذلك ان هذه المبادرة «تعبر عن حصافة شديدة في وقت غابت للاسف المبادرة على هذه الاصعدة وتحولت بلادنا بسبب ذلك الى اطلال سياسية».

ان ما ورد على لسانيّ النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الامة وما كتبه «المخضرم» يعبر عن احباطات وان كان ذلك بدرجات متباينة، فأمور البلاد تحتاج الى معالجة جذرية لكنها لحسن الحظ لم تتحول مؤسساتها الدستورية الى اطلال سياسية بعد. لكن كي لا تستمر وتتراكم الاحباطات علينا ألا نتوقع حلولا سحرية، كما ان الكويت بمشاكلها، تبقى بلداً يقل سكانه كثيراً عن المليون نسمة، تعيش غالبية سكانه في رفاهية مادية نادراً ما شهدها التاريخ. فالكويت مثلاً لا تعاني من البطالة بالدرجة التي تشهدها الدول المحيطة بنا. ويقل معدل البطالة فيها عن دول اوروبية مثل فرنسا والمانيا. لكن لا شك في ان انتاجية الفرد في الكويت يقل معدلها كثيراً عن هاتين الدولتين الاخيرتين. وهنا تكمن مشكلة الكويت والكويتيين. فقراءة اربع صحف يومية متشابهة الى حد كبير والتردد على الديوانيات يومياً قد يراه البعض مظهراً ثقافياً او مشاركة شعبية في صنع القرار السياسي. لكن آخرين يرون ان توافر مثل هذا الوقت مظهراً لتدني انتاجية الفرد. لذا فإن جزءاً كبيراً من عدم الرضا يرجع الى توافر الوقت لنقد الآخرين من دون نقد الذات، وطغيان المجاملات تجنباً لمواجهة الحقائق.

ان دعوة الرئيس الخرافي لعقد لقاء يجمع الحكماء في البلد يأتي لمعالجة الاحباط الذي يعم الوطن والمواطنين، يأتي من باب اللجوء الى الحلول السحرية لمعالجة مشاكل تتطلب البحث عن حلول عملية. فمن هم هؤلاء الحكماء وما هي معايير اختيارهم. ومن يرضى لنفسه ان يكون عضوا في مجلس حكماء لا شك في انه يفتقد الحكمة. فهناك مواقف وآراء حكيمة تتوافر عند البعض اكثر من غيرهم، لكن الحكمة لا تتوافر دائما عند نفس الرجال او النساء أنفسهم. لكن لا شك في ان هناك مسارات يمكن اتباعها لان يتحمل من هم اكثر خبرة ومعرفة المسؤولية في هذا البلد. ويبقى مجلس الوزراء ومجلس الامة المؤسستان الدستوريتين الاهم المؤهلتين لقيادة تغيير نوعي في بلدنا هذا. ولان المجلس الاول يتطلب ثقة المجلس الثاني، فالمسؤولية هي اكبر على مجلس الامة، هذا الذي يعكس توجهه درجة الوعي السياسي والاجتماعي للشعب في فترة زمنية معينة. لكن العملية الديموقراطية في الكويت تعاني من مشاكل عدة، لعل من اهمها مشكلتان اساسيتان هما: تدني نسبة الناخبين المسموح لهم بالمشاركة بالنسبة لعدد المواطنين، وذلك لغياب المرأة وارتفاع عمر الرجال المسموح لهم بالانتخاب الى ٢١ سنة. والمشكلة الثانية هي توزيع الدوائر الانتخابية الى ٢٥ دائرة، يتطلب الفوز في بعضها الى ما يقل عن الف صوت والتي من بينها الدائرة التي ينتمي اليها الرئيس الخرافي. فالتوزيع الحالي للدوائر الانتخابية عائق لتشكيل رؤى شعبية واعية تتبلور فوق العائلية والقبلية والطائفية، وتسمو فوق المصالح الشخصية الآنية.

وان كان الرئيس الخرافي لا يتحمل مسؤولية توزيع الدوائر الحالي، فإنه يتحمل جزءاً من المسؤولية في تغييب المرأة من ممارسة حقها السياسي. ففي الوقت الذي ارادت الحكومة ان تحدث نقلة نوعية في مستوى الوعي لدى المواطنين بطرحها المبادرة الاميرية الكريمة لاعطاء المرأة حقوقها السياسية، تضامن الرئيس الخرافي مع النواب الذين وقفوا ضد هذه المبادرة، في الوقت الذي كانت فيه شقيقته تتبوأ منصب رئيسة جامعة الكويت والذي هو اعلى منصب علمي في البلد وبدرجة وزير. كان يتوقع ان يبادر واحد من الحضور في تلك الامسية التي افتتح فيها السيد الخرافي مقره الانتخابي، الى توجيه سؤال عن الحكمة من وارء موقفه المعارض لنيل المرأة حقوقها السياسية. لكن عندما يقل التنافس ويقل عدد الاصوات المطلوبة للفوز، يتدنى كذلك احتمال توجيه هذا النوع من الاسئلة.

ان الرئيس الخرافي ليس بالشخص العادي، فمن الناحية الدستورية، يشغل المنصب القيادي الثاني في الدولة والتحفظ على مبادرته بلقاء او بتشكيل مجلس حكماء ليس تحفظا على نياته، انما اعتراضا على اقتراح غير عملي يأتي من رئيس مجلس الامة لايجاد حلول تأتي من خارج هذا المجلس، ولانه دعوة لحل سحري في الوقت الذي تحتاج فيه الكويت حلولا عملية. لكن يظل املنا بالرئيس الخرافي كبيراً، والذي نتوقع منه خصوصاً وان نجاحه في الانتخابات ورئاسة المجلس، اصبح شبه مضمون، ان يقود تيارا لرفع اداء المجلس المستقبلي، والذي سيكون من اهدافه العمل على اعطاء المرأة حقها في العضوية والترشيح، وعلى اعادة توزيع الدوائر الانتخابية الى ما لا يزيد على نصف عددها الحالي.

ان اعادة الحقوق الدستورية للمرأة بإعطائها حقها في التصويت والترشيح سيضاعف عدد الناخبين، وبتعزيز ذلك باعادة توزيع الدوائر الانتخابية والذي سيزيد مساحة القاعدة الانتخابية للمرشحين ستؤديان الى احتمال اكبر بأن يتسامى المرشحون والمواطنون على المصالح الآنية الضيقة. ولا شك ان ذلك سيعطي فرصة لنجاح نواب اكثر تأهيلا وافضل تعبيرا عن مصالح الوطن والمواطنين. فالكويت ليست بحاجة الى انعقاد او تعيين مجلس حكماء، وانما الى نواب اكثر حكمة.

* كاتب وباحث كويتي.

الحياة AL HAYAT
أسسها كامل مروة عام ١٩٤٦
رئيس التحرير: جورج سمعان
Editor-in-Chief: George Semaan
رئيس التحرير المساعد: غسان شربل
نائب رئيس التحرير: عبد الوهاب بدرخان
مديرا التحرير: زهير قصيباتي
عبدالله اسكندر
المدير العام: روبير جريديني
■ المكتب الرئيسي (لندن):
KENSINGTON CENTRE, 66 HAMMERSMITH ROAD, LONDON, W14 8YT
- التحرير: الهاتف: 020-76029988 الفاكس: 020-73714215 / 020-73714225 التلكس: 925746
- الادارة العامة: الهاتف: 0207-6029988 الفاكس: 0207-6024963 التلكس: 925751
- التوزيع: الهاتف: 0207-6052123 0207-6052122 الفاكس: 0207-6024514
■ مكتب باريس: 162 Rue du Faubourg Saint Honore 75008 - PARIS Tel: 42 25 9204 Fax: 42 25 9217
■ مكتب بيروت: الوسط التجاري - شارع المعرض - مبنى دار «الحياة» - ص.ب ١١/١٢٤٢
هاتف: ٤ / ٣ / ٢ / ١ / ٩٨٧٩٩٠ (٠١) فاكس التحرير: ٩٨٣٩٩٥ (٠١) فاكس الادارة: ٩٨٣٩٢١ (٠١)
■ مكتب الرياض: جرير بلازا - الدور الرابع - شارع العليا العام
ص.ب. ٦٨٩٠٧، الرياض ١١٥٣٧، الهاتف: ٤٦١٥٦٧٥ / ٤٦١٥٤٩٦ / ٤٦١٥٤٠٢، الفاكس: ٤٦١٥٣٢٥
ادارة التسويق: هاتف: ٥٤٠٢ ٤٦١، فاكس: ٧٥٣٢ ٤٦١ .
■ مكتب جدة: شارع الاندلس، بناية تهامة، الطابق الثالث. ص.ب. ٢٣٥٦٨، جدة ٢١٤٣٦، الهاتف: ٦٥٣٤٤٢٦، ٦٥٣٢٢٠٢ الفاكس: ٦٥٢٠١٥١
■ مكتب الدمام: الدمام، شارع الملك فهد، مبنى تهامة تليفاكس : ٨٤٣٤١٠٠-٠٣
■ مكتب القاهرة: ٨ شارع رستم المتفرع من شارع اميركا اللاتينية، شقة ٥ الدور الثاني، جاردن سيتي
الهاتف: ٧٩٥٠٠٤٠ و ٧٩٢٠١٦٩، الفاكس: ٧٩٥٨٠٤٣
■ مكتب دمشق: مزة فيلات غربية - برج تاله ط ٩ الهاتف: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٠٠٠٠/١ الفاكس: ٠٠٩٦٣١١٦٦١٥٠٠٠
- الاعلانات: تهامة للاعلان والعلاقات العامة والتسويق
جدة - شارع الامير/محمد بن عبد العزيز (التحلية سابقاً)، مبنى بن حمران،
المملكة العربية السعودية، الهاتف: ٦٦١٧٧٧٧-٢-٩٦٦ (١٥ خطاً) - الفاكس: ٦٦١٧٧٤٤-٢-٩٦٦
TIHAMA - MEMS DUBAI tel:00 9714 3355888 Fax:00 9714 3342844 email: tihamamems@choueirigroup.com
● تصدر عن شركة الحياة الدولية للنشر
Registered as a newspaper at the Post Office
مزيد من المعلومات في موقع الحياة:
http://www.daralhayat.com